

النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي

باحث

د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع

باحث

د. أحمد يوسف فنك البلول

المستخلص:

جاءت الدراسة تحت عنوان النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي، هدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل النزاعات القبلية التي حدثت في دارفور منذ ضم دارفور للحكم الثنائي في مطلع القرن العشرين ورصد لسلسلة النزاعات القبلية التي دارت رحاها في دارفور منذ تلك الفترة حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقد استخدمت الدراسة عدة مناهج منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن النزاعات القبلية في دارفور بدأت في سياق التنافس التقليدي في المراعي والمياه وتطورت نحو الاستقطاب الإثني إلى أن وصلت إلى الاستقطاب السياسي، كما أن أدوار الحكومات الوطنية منذ الاستقلال اتسمت بالسلبية في التعاطي مع هذه النزاعات، مما أوصلت النزاعات إلى الصراعات المعقدة واسعة الانتشار ومرتفعة الحدة. انعكست آثارها في الأمن المحلي والإقليمي.

Abstract:

The study, entitled Tribal Conflicts in Darfur and its impact on local and regional security, aimed at identifying the overall tribal conflicts that have occurred in Darfur since Darfur's annexation of bilateral rule at the beginning of the 20th century and monitoring the series of tribal conflicts that have raged in Darfur from that period until the 2000s. The study used several approaches, including the historical and descriptive analytical approaches, to address the problem of the study. The study found several findings, the most important of which is that tribal conflicts in Darfur began in the context of traditional competition in pastures and water and evolved towards ethnic polarization until they reached political polarization, and the roles of national governments since independence have been negative in dealing with these conflicts, leading conflicts to complex conflicts that are widespread and high-intensity. Their effects have been reflected in local and regional security.

مقدمة:

إن التدافع والصراع والنزاع والتنافس من سنن الحياة، فقد بدأ من قبل ابني آدم عندما قتل قابيل أخاه هابيل وهو صراع مستمر بين الخير والشر، بين الحق والباطل، وبين الأتقياء والمصلحين من جهة ومناوئهم ومعارضهم من جهة أخرى، وبين الأفراد والجماعات والدول والتكتلات، وأثبتت الدراسات أن الصراع يشتد عندما تشح الموارد ويشتد على النفوذ والمكانة الاجتماعية، وكذلك رغبة البعض في الهيمنة على البعض الآخر. وكذلك البحث عن الأمن والطمأنينة واشباع الحاجة من ضرورات الإنسان الحيوية والغريزية⁽¹⁾.

يرتبط النزاع القبلي وما يتعبه من الصراع في السودان ببنية الدولة ونظامها السياسي وبالخطاب السياسي، كما أن الظروف الموضوعية هي التي تنقل النزاع الاجتماعي إلى صراع سياسي، فالنزاعات الاجتماعية موجودة في كل المجتمعات، وكذلك الصراعات القبلية خاصة في المجتمعات ذات الطابع التقليدي، لكن تحولها إلى عنف وتصاعد حدة التوتر وزيادة الصراع خاصة المسلح يصبح ظاهرة ومعضلة تتجاوز طبيعة النزاع القبلي التقليدي، حيث إن المجتمعات التقليدية التي قوامها نظام قبلي تندلع فيها هذه النزاعات والصراعات من حين إلى آخر بسبب النزاع حول المرعى أو عمليات ثأر قبلي، ولكنها عادة تكون محدودة ويتم احتواؤها بالأعراف القبلية، أما زيادة معدلات النزاعات وتكرارها وفي عدد الضحايا وفي حجم الخسائر فهذا يصبح ظاهرة تؤثر في التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي⁽²⁾.

ظهرت الصراعات القبلية في السودان، بوصفها تنافساً أو نزاعاً قبلياً على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة والكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر، وقد تعقدت النزاعات بسبب التمسك بالمفهوم التقليدي للحواكير والإدارة الأهلية، كما أن غياب الدولة المحايدة في التعامل مع القبائل والتعاطي مع النزاعات الإثنية، وعسكرة القبائل، وظهور المحاصصة السياسية الإثنية، بدلا عن الحزبية في العملية السياسية، أدى كل ذلك إلى تصاعد الصراعات القبلية وتسييسها وتعقيد أزمة الدولة في السودان، وقد تجلّى ذلك في أزمة دارفور، مما أدت إلى تأزيم الأوضاع الأمنية وهشاشتها في السودان، وفي الجوار الإقليمي.

مفهوم الصراع/ النزاع:

تعتبر ظاهرة الصراع ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد بالغة التشابك يمثل وجودها احد معالم الواقع الانساني الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع الى نشأة الانسان الأولى، حيث عرفت لها علاقاته في مستوياتها المختلفة: فردية كانت أم جماعية، وأيضا في أبعادها المتنوعة: نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تاريخية ... الخ⁽³⁾.

وأن الصراع موجود كأحد سمات وخصائص الحياة والعلاقات الانسانية ففي التبادلات اليومية يسعى كل طرف الى تعظيم منفعته والتي لكي تتحقق لابد أن تنخفض منفعة الطرف الآخر. والصراع في مظهر من مظاهره، وعلى أي نطاق من نطاقاته، وبدءا من الصراع داخل النفس البشرية الواحدة وانتهاء بالصراعات الدولية، هو غريزة متجذرة في أعماق النفس البشرية.⁽⁴⁾ والصراع يعني في أبسط معانيه تفاعل العلاقات بين عناصر مكونات

موجودة في الطبيعة والذات الانسانية والعلاقات الاجتماعية، فهو حالة من الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر، فهو يشير الى موقف تنافسي خاص يكون احد طرفيه أو أطرافه على قناعة بعدم التوافق المستقبلي⁽⁵⁾.

فجوهر الصراع وطبيعته، يكمن في تنازع الإرادات، هذا التنازع يرجع إلى التباين والاختلاف في دوافع الأطراف، وتصوراتهم لأهدافهم وتطلعاتهم، وكذلك الاختلاف في مواردهم وإمكانياتهم. وأنها «تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً، بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه»⁽⁶⁾.

الفرق بين الصراع tciflnoC والنزاع etupsiD:

على الرغم من تكامل المفهومين وتداخلهما، واعتبر البعض أنهما وجهين لعملة واحدة، إلا أن هنالك اختلافات بينهما، فالصراع هو النزاع الناتج عن الاختلاف جراء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح بين مجموعتين أو أكثر، ورغم ذلك يختلف الصراع عن النزاع في أنه حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات يمكن اعتباره أعمق من النزاع ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله، خلافاً للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات، فالصراع أوسع وأشمل وأعمق وأكثر تعقيداً من النزاع⁽⁷⁾. والعلاقة بين الصراع والنزاع تبدو من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها، فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعاً أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء إلى استخدام العنف في حل النزاع وهو ما يجعل المصطلحين في تداخل أحياناً، إذ ينقلب الصراع الغامض إلى نزاع مع وجود عوامل أخرى قد تتدخل في هذا وذاك، ومقابل الصراع يبدو النزاع قابلاً للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع وغالباً ما يستخدم المفهومان وكأنهما مفهوماً واحداً.⁽⁸⁾

يعرف النزاع في دوائر المصادر اللغوية بأنه «إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو معارضة شيء ما»، أو أنه «المنافسة»، أو المجادلة، أو السجال حول شيء ما أو بخصوصه». كذلك يدور النزاع حول، أو على، أو مع شيء ما، خاصة عندما يكون النزاع غاضباً، وممتداً لفترات طويلة. أما في الأدبيات المتخصصة، فإن النزاع يتم تعريفه بأنه «تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية».⁽⁹⁾ ومن ثم، فإن مقارنة مفهوم النزاع

بمفهوم الصراع توضح أن مفهوم الأول يشير إلى درجة أقل حدة وأقل شمولاً في الاختلافات عن الثاني، وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه من وجود تعارض في القيم أو المصالح بحيث تشعر معه أطراف الصراع أن أهدافها غير متوافقة من جانب. كما أن كلا من أطراف الصراع لا يكون فقط متورطاً بصورة أو بأخرى في الموقف الصراعى، ولكنه أيضاً يكون مهتماً من جانب آخر باستثمار هذا الموقف الصراعى من خلال التصعيد، وذلك بهدف تحقيق الفوز والنصر، أو على الأقل حتى لا يخسر. وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه ومنع انتشاره.

أسباب النزاع:

تظل موضوع النزاعات كامنّة في أي مجتمع، وذلك لعدم توافق الخصوم في إطار العلاقات مع بعضهم البعض واتخاذ مواقف متباينة بسبب أهداف مسبقة وقد تنفجر بمسببات أيديولوجية أو عاطفية أو سلوكية، وينتقل المجتمع حينئذ من الوضع السلمي إلى أوضاع النزاع والصراع، وقد يكون النزاع ممتداً أو صعب الحل، وقد يكون عميقاً ومتجذراً يبقى لزمن طويل. وقد توصلت الدراسات العلمية للنزاعات المختلفة إلى أسباب عامة تشمل الآتي:

- الموارد والتنافس حولها.
- طريقة الحكم وتوزيع السلطة والثروة وآليات العلاقات.
- الحقوق القبلية التقليدية.
- الحقوق الدينية التقليدية.
- الهويات القومية.

مفهوم القبيلة والقبلية:

من الصعوبة أن نجد تعريف جامع لمعنى القبيلة، حيث يمكن تعريف القبيلة على أنها، «وحدة اجتماعية كونت شعب برباط الدم والمصاهرة والعادات وتشترك في القواسم الثقافية والإرادة الجماعية والانتماء الإثني في عقد اجتماعي. وهي رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا لربط أفراد وجماعة قائمة على القرابة ربطاً مستمراً، إذ أن أفراد القبيلة أو فروعها من عشائر أو بطون أو أسر إنما ينحدرون من نسب واحد كقاعدة عامة بمعنى أن يكون هناك جد واحد مشترك يتحدد منه نسب القبيلة. لكن على الرغم من رابطة القرابة الدموية والتجذر السلالي من جد مشترك يعتبرهما الأساس في الانتماء إلى قبيلة واحدة، كما يمكن القول بأن الأساس الذي تقوم عليه القبيلة إنما هو رابطة القرابة، وهي علاقة اجتماعية تعتمد على قرابة الدم الحقيقية أو المكتسبة، لا يعني اصطلاح القرابة في الأنثروبولوجيا علاقات العائلة والزواج فقط، وإنما يعني أيضاً المصاهرة، يدخل في معنى القبيلة

أحيانا الوجود الجغرافي الذي يكسب الفرد طبائع وعادات وتقاليد ولغة ولهجة القبيلة التي يظعن الفرد في ديارها. عليه يجب التمييز بين القبيلة والقبليّة، فالأولى تشير إلى كيان اجتماعي حامل للقيم ورابط بين الجماعة يوفر لها الحماية والمصالح، أما القبليّة فهي تنطوي على عصبية حيث يصبح لها مدلول هوياتي، أي يعطي عضو القبيلة إحساسا وإدراكا بأنها تشكل له هوية تغطي على الهويات الأخرى بما فيها الهوية الوطنية، وتصبح هي نزعة وتشكل لأعضائها تصورا بوجود حدود اجتماعية وحدتها الأساسية هي القبيلة. وبما أنها تركز على تقاليد وقيم وأخلاق ونظام وهيكل فيه توزيع للسلطة على رأسها زعيم القبيلة مثل (السلطان، الناظر، العمدة، الشيخ)، فهي إذا تأخذ طابع المؤسسة السياسية. هذا يعني النظر للقبيلة بمثابة أنها وحدة سياسية أو كيان سياسي. وتنطوي القبليّة على هوية ثقافية وإثنية قوية تميز أعضاء جماعة ما من أعضاء جماعة أخرى، ومع وجود علاقات جوار وقربة قوية، يتوافر لأعضاء القبيلة إحساس قوي بالهوية. ومن ناحية موضوعية لكي يتشكل المجتمع القبلي التقليدي يجب توافر تنظيم عرقي مستمر ونظام للتبادل، وهناك بعد عاطفي يتمثل في وجود إحساس قوي بالهوية المشتركة يمكن أن يقود الناس للشعور بأنهم مرتبطون قبليا⁽¹⁰⁾. وفي السودان ترتبط القبليّة - كنزعة ونعرة/عصبية - بأزمة الهوية والتي بدورها نتاج لسوء إدارة التنوع وسوء إدارة الموارد وتوزيعها بما يحقق التنمية الشاملة العادلة حيث إن غياب التنمية يؤجج الصراع القبلي حول الموارد مصحوبا بالجهل وبالولاءات الضيقة والانتماء للهويات دون الوطنية (الصغرى أو الفرعية). ويتفق الباحثون على أن القبليّة، بإيجابياتها وسلبياتها، مفهوم متجذر في المجتمع السوداني ويمثل دائرة مهمة من دوائر انتماء الفرد، إن لم تكن اليوم في مقدمتها، قام السودان بعد الاستقلال على المفهوم المعاصر للدولة الوطنية، وشهد العديد من المتغيرات في نظم الحكم والسياسات، ألقت بظلالها على شرعية وجودها، كما أثرت على فاعليتها، فراجع دور الدولة وتوقف تطورها نحو المفهوم الحقيقي للدولة الوطنية، واختل التوازن ليتقدم الولاء للقبيلة على الولاء للوطن. يعد إقليم دارفور غربي السودان، الأكثر تأثرا بالصراع القبلي، يليه إقليم كردفان المجاور له، إذا أردنا التعمق أكثر في الموضوع⁽¹¹⁾.

خلفية تاريخية عن دارفور:

يعتبر إقليم دارفور واحدة من الأقاليم التي قامت فيها أهم السلطنات الأفريقية جنوب الصحراء، والتي عرفت بسلطنات أو ممالك السودان عموماً والسودان الشرقي -جمهورية السودان الحالية- خصوصاً، ومثلت منطقة

دارفور حزاماً أفريقياً وإسلامياً يربط وسط قارة أفريقيا من الشرق في الهضبة الإثيوبية حتى المحيط الأطلسي غرباً⁽¹²⁾.

حكمت دارفور ممالك وسلطنات مختلفة عبر الحقب التاريخية، كانت آخرها سلطنة الفور التي حكمها عدد من السلاطين كان آخرهم وأشهرهم علي دينار، وكان الإقليم في ظل حكومة فيدرالية يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم⁽¹³⁾، وقد سقطت هذه السلطنة على يد الإنجليز بعد مقتل السلطان علي دينار في نوفمبر عام 1916م. وظلت دارفور طوال هذه الفترة منذ ضمها للسودان، يحكمها موظفون بريطانيون باعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية، لم تشهد تنمية وتحديث، حتى استقلال السودان عام 1956م، وفي ظل الحكم الوطني عانى الإقليم التهميش المستمر⁽¹⁴⁾. وتعتبر دارفور البوابة الغربية للسودان حيث توجد حدود مشتركة بينها وبين كل من ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطي، لذلك هناك حركة تواصل إجتماعي وثقافي وإقتصادي بين مواطنيها ومواطني هذه الدول، فقد استطاع أهل دارفور منذ القدم أن يعبروا الصحراء شمالاً والغابات جنوباً وغرباً، ويخلقوا جسور للتواصل التجاري والثقافي والإثني والحضاري، أي أن مواطني هذه المناطق الحدودية ما هم إلا امتدادات لنفس المجموعات الأثنية والكيانات القبلية التي تعيش في الجانب الآخر من الحدود الدولية التي تم شطرها، أبان فترة الإستعمار حيث قسمت القارة السمراء بين دول أوربا المستعمرة في مؤتمر برلين عام 1884-1885م⁽¹⁵⁾.

يرتبط تاريخ دارفور ارتباطاً وثيقاً بالقبيلة، وترتبط جغرافيتها بتقسيم أراضيها إلى حواكير وديار مفرداتها على التوالي «حاكورة» و «دار»، تحمل أسماء القبائل، كدار مساليت، ودار زغاوة، ودار قمر⁽¹⁶⁾، ودار البرتي، ودار الميدوب، ودار التعايشة، ودار الهبانية، ودار البني هلبة، ودار الرزيقات، وهكذا. وللقبيلة في دارفور سلطتها وسطوتها، ولها وجودها التاريخي الفعلي المتوارث كابراً عن كابر.

جغرافية دارفور الطبيعية والبشرية:

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، في الرقعة الجغرافية التي تمتد بين خطي عرض 10 و 15 شمالاً، وخطي طول 22 و 27 شرقاً⁽¹⁷⁾، وتقدر المساحة الكلية للإقليم بحوالي 196,404 ميل مربع،⁽¹⁸⁾ فهي أكبر بقليل من مساحة مصر كما تقول بعض المصادر وتساوي مساحة فرنسا. ويتصف الإقليم بصفات طبيعية خاصة، ناشئة من موقعه الجغرافي، فمن الناحية الغربية ليست هنالك حواجز ولا فروق مناخية أو نباتية تفصله عن الجارة تشاد، بل خضعت حدوده الغربية مع تشاد إلى قرارات رسم الحدود بواسطة

القوى العظمى فرنسا وبريطانيا في فترة الاستعمار، ومن الناحية الشرقية يفصل الإقليم عن كردفان سلاسل من التلال الرملية، أما الناحية الشمالية فتنتهي حدوده عند الصحراء الكبرى التي تفصل الإقليم عن ليبيا والتي تمتد حتى البحر الأبيض المتوسط في مساحات واسعة خالية من الماء عدا الواحات الجنوبية، وفي الجنوب يحدها بحر العرب⁽¹⁹⁾، مع دولة جنوب السودان وفي الجنوب الغربي غابات ممتدة حتى أفريقيا الوسطى.

مناخ الإقليم متنوع، نجد في أقصى الشمال المناخ الصحراوي، وتتدرج جنوبا حيث مناخ السافانا الفقيرة في وسطه والسافانا الغنية في جنوبه، وفيه بعض المرتفعات الجبلية أهمها جبل مرة الذي يبلغ ارتفاعه 3088 مترا⁽²⁰⁾، ويتميز جبل مرة بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وخصوبة الأراضي. وينقسم الإقليم إداريا إلى خمس ولايات: شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنيانة، ووسط دارفور وعاصمتها مدينة زالنجي، وشرق دارفور وعاصمتها مدينة الضعين. ويرجع سبب تسميته بهذا الاسم إلى قبيلة الفور، إحدى أكبر قبائل الإقليم⁽²¹⁾. وبعيدا عن مزاعم النقاء العرقي الذي يصعب إثباته عموما في مجمل السودان، وبصفة خاصة في منطقة دارفور، التي تميزت بكونها معبرا ثقافيا بين الشمال والجنوب والشرق والغرب في أفريقيا لعدة قرون، ولم تكن ظروفها البيئية تساعد على العزلة، فقد سكنت الإقليم عدد كبير من القبائل متنوعة الأصول والنشاط الاقتصادي⁽²²⁾. هناك تقسيمات كثيرة للباحثين لقبائل دارفور، منها التقسيم التقليدي للقبائل كل على حده على أساس الأصل العرقي والموطن، وتقسيم آخر من حيث نمط الحياة والنشاط بين الاستقرار والترحال، ونتيجة لذلك تم تقسيم القبائل إلى قسمين، مجموعة القبائل المستقرة، ومجموعة القبائل الرحلة⁽²³⁾. هذا التقسيم على أساس النشاط الاقتصادي بين مزارعين ورعاة، إلا أن من بين المزارعين هناك من يعمل بالرعي، ومن بين الرعاة من يعمل بالزراعة، وثالث يعمل بالزراعة والرعي معا، وكذلك في الاستقرار والترحال. ويرجع ذلك للتحويلات التي حدثت في مجتمعات دارفور من حيث نمط الحياة والأنشطة الاقتصادية المختلفة والنمو الحضري وغيرها. وهناك تقسيم آخر من حيث الانتماء العرقي، على الرغم من استبعاد مزاعم النقاء العرقي في دارفور، فقد قسمت القبائل إلى قسمين وهي، مجموعة القبائل ذات الأصول الأفريقية، ومجموعة القبائل ذات الأصول العربية.

يضم الإقليم حوالي 115 قبيلة من أصل 570 قبيلة سودانية بما فيها جنوب السودان قبل الانفصال⁽²⁴⁾، ويبلغ عدد سكان دارفور نحو 10 مليون

نسمة تقريبا، وجميعهم يدينون بالاسلام، ويعمل غالبية سكان الإقليم في القطاعات، الزراعة والرعي والتجارة بالإضافة إلى مجال الخدمات في القطاع الحكومي والخاص⁽²⁵⁾. وعلى ضوء التقسيمات المختلفة لسكان الإقليم، يمكن القول؛ إن دارفور يسكنها خليط من الأجناس، والمجموعات الإثنية، بعضها ينتمي للمنطقة نفسها (محلية)، وأخرى وافدة عبر فترات تاريخية مختلفة، تقف من وراء هجرتها إلى هذه المنطقة عدة عوامل، وقد تداخلت بعضها مع بعض، وتصاهرت حتى أفرزت النسيج الحالي لسكان دارفور. وهناك التكوين الاجتماعي لهذا الخليط من السكان؛ نجد أن البناء التقليدي لمجتمع دارفور يقوم على أساس هرمي، قاعدته الأسرة، وقمته زعيم المجموعة العرقية المعنية، كل مجموعة عرقية تمثل كيانا اجتماعيا قائما بذاته، يعرف محليا بالقبيلة، وتكون مجموعة تلك القبائل سكان دارفور، وكانت لكل قبيلة منطقة مخصصة تعرف باسمها يطلق عليها «الدار»⁽²⁶⁾.

جذور النزاعات القبلية في دارفور:

منذ سبعينيات القرن الماضي شهدت دارفور، نزاعات قبلية حول مصادر المياه والمراعي بين الرعاة والمزارعين، وأحيانا بين الرعاة فيما بينهم. وقد أدت موجات الجفاف المتكررة التي شهدتها المنطقة منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين إلى تصعيد الصراع بين الرعاة والمزارعين، خاصة مع تحرك الرعاة من الشمال ناحية الجنوب بحثا عن المياه والكلاء، كما ساهمت الحروب التي دارت في دول الجوار للإقليم في انتشار السلاح بالمنطقة. وقد زادت حدة النزاعات القبلية في الإقليم منذ عام 1986م، في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، فقد تورطت الحكومة آنذاك في بعض النزاعات بدعم بعض الإثنيات ضد الأخرى، وبمجيئ حكومة الإنقاذ إلى الحكم في 30 يونيو 1989م، تصاعدت عملية تسييس القبائل وأثنته النزاعات بسرعة متزايدة، حيث انتهجت حكومة الانقاذ سياسات غير رشيدة عملت على تغذية النزاعات بأبعاد أيديولوجية وعرقية⁽²⁷⁾.

أسباب النزاعات القبلية في دارفور:

يختزل البعض النزاعات القبلية في دارفور بأنها نزاعات حول الموارد الطبيعية الشحيحة والمتناقصة وهذه حقيقة ولكنها ليست كل الحقيقة. وقد يكون التنافس حول فقدان الموارد هو أساس المشكلة والسبب الرئيس، ولكن تضافرت عوامل أخرى متداخلة فيما بينها منها:

العوامل التاريخية:

اتخذت الادارة البريطانية في السودان العديد من السياسات التي كرسست للقبلية منها، تسييس ملكية الأراضي وربطها بالهوية القبلية والجغرافية، ففي

عام 1923م، تم تقسيم السودان إلى ديار قبلية⁽²⁸⁾. وقد عمق البريطانيون هذا الوضع حين وضعوا دارفور في سياسات المناطق المغلقة عام 1933م مثل جنوب السودان وجبال النوبة، وبعد الاستقلال استمر إهمال التنمية وعدم المشاركة السياسية⁽²⁹⁾. ونتيجة لكل ذلك أصبحت دارفور واحدة من أقل أجزاء السودان إندماجا في إطار الدولة وأكثرها استعصاء على الحكم لبعدها عن المركز وضعف الروابط التي تربطها ببقية أجزاء الدولة وأجزائها من طرق حديثة ووسائل نقل واتصالات، وقد أدى كل ذلك لتكريس النزعة القبلية.

عامل الأرض والحواكير:

الأراضي هي مفاتيح الثروة والسلطة سواء تم إستغلالها للغابات والزراعة أو لرعاية المواشي أو لم يتم إستغلالها مثل النفط والمياه الجوفية. وأصبحت النزاعات على ملكية الأراضي أكثر نسبيا بعد صدور قانون الأراضي غير المسجلة عام 1970م، والذي ألغى نسبة كبيرة من حقوق المجتمعات القروية، وأدى إلى ترحيل الكثير من المحليين عن حواكيرهم. وزادت النزاعات في دارفور المرتبطة بالأراضي والحواكير، بعد قيام الحكومات بتخصيص الخدمات الاجتماعية (الأسواق، المدارس، والمراكز الصحية) والذي لم يتم وضعه وفقا للحدود التقليدية للحواكير، لذا فإن قدرة الحصول على هذه الخدمات أصبحت محصورة على أولئك الذين يملكون الحواكير التي يسكنونها، الأمر الذي أدى إلى نشوب النزاعات في بعض المناطق، كالنزاع بين الميذوب والبرتي في شمال دارفور، وبنى هلبة والفور في جنوبها⁽³⁰⁾.

كذلك تسبب نظام الحواكير في حرمان بعض القبائل العربية من تملك واستغلال الأرض فهي كمجموعات رعوية راحلة لا يميلون إلى تملك أراضي صغيرة ويفضلون المساحات الشاسعة للحركة وليست بالضرورة أن تكون ملكية خاصة. وقد استطاع النظام القبلي التقليدي في تلك الفترة تنظيم علاقات الرعاة والمزارعين حسب أعراف محددة. وقد كانت فعالة في أغلب الأحيان رغم حدوث عدائيات في بعض الأوقات، وقد تركزت تلك العدائيات حول ملكية الأرض ومصادر المياه والمراعي⁽³¹⁾. لكن بعد تعقيد النزاعات وتطورها أصبحت عvisية على الحلول التقليدية.

العوامل البيئية:

عانى السودان بشكل عام، وإقليم دارفور بشكل خاص، ولسنوات عديدة من القرن الماضي وأوائل هذا القرن، آثار الجفاف وإنحباس المطر الذين أديا إلى المجاعات وانتشار الأمراض. فقد ضرب الجفاف والتصحر منطقة السافنا والتي يدخل فيها إقليم دارفور وخاصة الجزء الشمالي، كما أدى جفاف الساحل الأفريقي إلى هجرات وحراك ديمغرافي كبير. ومن أهم المتأثرين

قبيلة الزغاوة والقبائل العربية الرعوية، فقد هاجرت مجموعات كبيرة من تلك القبائل إلى مناطق المستقرين جنوباً، وكان من المحتم أن يحتكوا بالسكان المحليين المزارعين⁽³²⁾.

مرت خمس فترات جفاف على المنطقة خلال مائة عام الماضية من القرن العشرين، اثنتان منها حدثتا خلال العشرين عاماً الأخيرة، وفي هذه المناطق التي يتراوح متوسط معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 100 و 600 ملم، مع العلم بأن انخفاض 100 ملمتر فقط في متوسط معدل الأمطار السنوي يمكن أن يحدث آثاراً سلبية كبيرة بالإنسان والحيوانات. ويكشف منسوب الأمطار خلال الفترة من 1950 - 1990 م عن وجود 3 فترات جفاف طويلة، إحداها وقعت في منتصف الستينيات وتميزت بجفاف خفيف نسبياً، والفترة الثانية التي حدثت خلال سنوات 1972 - 1975 م تميزت بجفاف شديد نسبياً، وتميزت الثالثة التي حدثت في الفترة من 1982 - 1984 م بجفاف شديد جداً. وصاحب فترات الجفاف هذه اندلاع مناوشات متفرقة واشتباكات مسلحة وقع أسوأها في منتصف الثمانينيات واتخذت صفة صراع مسلح عالي الوتيرة تحول فيما بعد إلى حرب⁽³³⁾. ونتجت عن تلك الهجرات والأنشطة الرعوية الواسعة، في ظل ندرة الموارد، حيث يشكل ثبات أو تناقص الموارد (ماء - أرض - كلاً) مقابل الإزدياد المضطرد في مستخدمي هذه الموارد، عاملاً مهماً في نشوب الصراعات، وهذا يفسر لماذا كان الرعاة الرحل طرفاً في أغلب النزاعات القبلية، وكذلك يمثل التدهور البيئي المسبب للفقر وما يترتب عليه من نزوح الجماعات المتضررة بحثاً عن بدائل أفضل مسبباً للإحتكاكات بين القبائل المهاجرة والمستقرة⁽³⁴⁾.

هذا الجفاف المتزايد كانت له تأثيراته العميقة في إقليم دارفور، فقد كان سبباً للنزاعات القبلية وزيادة حدتها من حين لآخر.

العوامل الإثنية والعرقية:

ساهم انتشار التقاليد القبلية وسيادة ثقافة الفروسية في دارفور في زيادة النزاعات القبلية⁽³⁵⁾. ذلك بسبب ضعف التنظيمات الحديثة مثل الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات، كما استغلت النظم السياسية التي حكمت السودان، الانقسامات والولاءات القبلية⁽³⁶⁾.

العوامل السياسية:

منذ أيام الحكم البريطاني - المصري المشترك للسودان، كان هناك تركيز على المركز في منطقة الخرطوم وما حولها، وقد استمرت النظم السياسية التي حكمت السودان في العهد الوطني بعد الاستقلال في هذه السياسات السيئة في التهميش السياسي أو عدم التمثيل، والتي تمثلت في غياب العدالة والمساواة

وإهمال وحرمان بقية أجزاء البلاد من نصيبها في السلطة والموارد، مما لعبت دوراً مهماً في الحروب الأهلية وعدم الاستقرار. وعندما جاءت حكومة مايو وحلت الإدارات الأهلية، ولم تستطع الإدارة المحلية أن تقوم بمهام الإدارة الأهلية، لأنها تفتقد إلى طريقة التعامل مع مشكلات المنطقة فأصبحت ضعيفة، مما أضعف هيبة الدولة، كما لعبت العوامل السياسية الأخرى دوراً كبيراً ومهماً في إنكفاء الصراعات بعد تطبيق سياسة تقسيم الولايات بإنشاء إدارات محلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المستقرة وأصبحت القضية تتجاوز الطرح التقليدي على خلفية مسببات الصراع القبلي (المرعى / الكلاء، الماء) وأصبحت تطرح كقضية سياسية إثنية معقدة أدت إلى صدام إثني وقبلي مسلح⁽³⁷⁾.

العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يعاني إقليم دارفور من ضعف في البنية التحتية والاقتصادية ويفتقر كذلك إلى الطرق المعبدة التي تربطه بالمركز أو الولايات المجاورة أو تربط عواصم الولايات برئاسة المحليات كما يفتقر إلى المشروعات التنموية لاستيعاب العمالة المحلية وضعف الخدمات التعليمية وارتفاع معدل الفاقد التربوي، وتحول كثير من المنتجين إلى مستهلكين متأثرين بالتغيرات الاجتماعية وازدادت نسبة العاطلين عن العمل وأصحاب المهن الهامشية⁽³⁸⁾.

العوامل الأمنية:

تعد العوامل الأمنية من العوامل المهمة في تأجيج الأوضاع وانفلاتها في الإقليم، وذلك لأن إقليم دارفور قد تأثر كثيراً بالاضطرابات والمشكلات السياسية التي تحولت إلى اختلالات أمنية، كان أول ظهور لـ «مجموعات منفلة» إثر فشل حركة 2 يوليو 1976م المسلحة لإسقاط حكم جعفر نميري، وبعد فشل المحاولة هربت مجموعة من المسلحين ويقدر عددهم (500) مسلح ليستقروا في مدن دارفور البعيدة عن سلطة الدولة ثم اتجهوا لممارسة النهب المسلح، حيث هجموا على سوق مدينة (كورو) في عام 1979م، وهذه تعد العملية الأولى للنهب المسلح في دارفور. وكذلك الحروب الليبية التشادية التي كانت بدايتها في عام 1979م حتى 1987م، كان لها تأثير في انتشار السلاح في دارفور، وذلك نسبة للتداخل القبلي وسهولة الدخول عبر الحدود بين الدولتين وإقليم دارفور. وأيضاً تعد الصراعات القبلية واحدة من أسباب انتشار السلاح في الإقليم والتي كانت أولها بين الفور والعرب في الفترة 1987 - 1989م وهي من أولى النزاعات التي قامت على الإثنية، والتي كان دافعها أراضي الرعي ومصادر المياه⁽³⁹⁾.

يعد انتشار السلاح الناري بكميات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية نتيجة لظروف داخلية وخارجية عامل مساهم في صراعات الإقليم. وكان السلاح

في السابق ملكا لرؤساء الإدارة الأهلية والأثرياء وفقا للقانون ولكن إنتشاره بأنواعه المختلفة أدى إلى ذهنية حل أصغر المشكلات بالقوة والعنف.

تعزى أسباب إمتلاك القبائل للسلاح للإحساس بعدم الأمان، بسبب عجز الحكومة عن توفير الحماية لهم ولممتلكاتهم من عصابات النهب المسلح، لأن السلاح الذي بحوزة هذه العصابات أكثر تطوراً مما في أيدي الشرطة والقوات النظامية، إضافة إلى وجود عدم الثقة والشك في بعض رموز وأجهزة الحكومات الإقليمية سابقا والولائية حاليا التي تنحاز إلى جانب بعض القبائل مما يجعلها تغض النظر عن ممارستهم. وجدت هذه الأسلحة طريقها إلى أيدي القبائل في دارفور من تجار الأسلحة من إثيوبيا في عهد الرئيس الأسبق منقستو، تشاد، ليبيا، الولايات الجنوبية من السودان المتاخمة لدارفور كولاية شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال، كذلك تسربت أسلحة الوحدات الحكومية إلى بعض القبائل في حالة نشوب معارك وظهر ذلك في مداولات مؤتمر الضعين 1997م حيث تسرب السلاح من مخزن الذخيرة إلى أحد طرفي النزاع⁽⁴⁰⁾.

تطور النزاعات القبلية في دارفور:

في عام 1932م حدث أول نزاع قبلي في دارفور منذ ضم دارفور للحكم الثنائي، حيث حدث نزاع ثلاثي بين الزيادية والبرتي والميدوب ونزاع آخر بين الكبابيش والكواهلة، وكان السبب الرئيسي هو المراعي وتمت تسوية تلك النزاعات عن طريق الإدارة الأهلية⁽⁴¹⁾.

مرت النزاعات القبلية بين المجموعات السكانية في دارفور بمراحل مختلفة، ففي الفترة من 1932م حتى 1956م، لم تحدث إلا نزاعا واحدا فقط في عام 1956م، أي بعد 24 عاما مع ملاحظة أن تلك الفترة كانت الادارة البريطانية، حيث تركت الادارة البريطانية آليات المجتمع تعمل في حفظ الأمن وحل المشكلات دون التدخل المباشر منها⁽⁴²⁾. وقد ركزت الدراسة على الفترة من استقلال السودان وحتى الوقت الراهن (1956 - 2020م)، وقسمت الدراسة هذه الفترة للنزاعات وتطورها، من حيث درجة حدتها وأطرافها ونطاقها، لأربع مراحل رئيسة وهي: نزاعات بسيطة، ونزاعات واسعة النطاق، ونزاعات مركبة إثنية-سياسية، نزاعات شاملة.

المرحلة الأولى: نزاعات بسيطة محدودة النطاق (6591 - 2891م)

شهدت منطقة دارفور منذ الاستقلال وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمي في مطلع الثمانينيات، نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها أسلحة تقليدية⁽⁴³⁾. وهي نزاعات بسيطة محدودة النطاق، كالتحريشات القبلية والإشتباكات بين الحين والآخر، وقد تمكنت الجهات الرسمية والإدارة الأهلية في الماضي احتواء النزاعات السابقة بسهولة ووجدت لها حلول مناسبة⁽⁴⁴⁾. وكانت

عبارة عن إشتباكات تتسم بأنها نزاعات منخفضة الحدة كما أنها موعلة في طابعها المحلي. ونادراً ما كانت النزاعات تتجاوز مجموعتين سلاليتين⁽⁴⁵⁾. والجدول أدناه يوضح عدد النزاعات القبلية التي حدثت وتكرارها عند بعض القبائل، وكانت لأسباب في الغالب حول المراعي وموارد المياه والسرقات والثأر، ويتم حلها عبر الإدارات الأهلية بين القبائل.

الرقم	أطراف النزاع	السنة	المنطقة
1	البرتي - الزيدانية	1956م	شمال دارفور
2	الميدوب - الزيدانية - الكبابيش	1957م	شمال دارفور
3	المعاليا - الرزيقات	1964م	جنوب دارفور
4	الزيدانية - البرتي	1965م	شمال دارفور
5	الميدوب - الكبابيش	1965م	شمال دارفور
6	المعاليا - الرزيقات (قرية أبو كارينكا)	1966م	شرق دارفور
7	الرزيقات - المعاليا	1968م	جنوب دارفور
8	الرزيقات - الزغاوة	1968م	شمال دارفور
9	الزغاوة - الماهرية	1968م	شمال دارفور
10	الزغاوة - البرقو	1974م	شمال دارفور
11	البنّي هلبة - الرزيقات	1975م	جنوب دارفور
12	زغاوة - زغاوة	1976م	شمال دارفور
13	البنّي هلبة - الماهرية	1976م	جنوب دارفور
14	البنّي هلبة - الرزيقات الشمالية	1976م	جنوب دارفور
15	الرزيقات - الداجو	1976م	جنوب دارفور
16	الرزيقات - البرقو	1977م	غرب دارفور
17	التعايشة - السلامة	1980م	جنوب دارفور
18	الرزيقات - البنّي هلبة	1982م	جنوب دارفور

جدول رقم (1) من دراسة عبده مختار موسى.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النزاعات القبلية في هذه الفترة غالبها دارت في مناطق شمال دارفور وجنوب دارفور، بينما غرب دارفور فقد شهد نزاع

واحد فقط، وكذلك شرق دارفور، كما أن هذه الصراعات كانت محددة الزمان والمكان، ومحدودة الأثر.

المرحلة الثانية:

نزاعات واسعة النطاق (3891 - 3991م) :

منذ مطلع الثمانينيات ضرب الجفاف أجزاء واسعة من إقليم دارفور، مما اضطرت على إثرها مجموعات كبيرة للهجرة جنوباً بحثاً عن المراعي والمياه، وصاحب ذلك إشتباكات متفرقة بين بعض الإثنيات حول المياه والمراعي والأراضي الزراعية وبعض السرقات. وفي هذه المرحلة إرتبط النزاع إرتباطاً وثيقاً بالجفاف الشديد الذي ضرب الإقليم، فقد تحركت أعداد كبيرة من الرعاة من الزغاوة والعرب الرحل تاركين مناطق الجفاف شمالاً متجهين إلى مناطق قبيلة الفور، لكن شعر الفور أن الرعاة هذه المرة ينوون الإقامة الطويلة، فلم يقابلوهم بالترحاب. وكانت المجموعات المهاجرة تبحث عن الماء والكلأ، وأن أفضل الأمكنة الصالحة لذلك هي أودية وسهول قبيلة الفور. هناك عامل إضافي زاد من تعقيد الوضع وهو أن الفور كانوا من أوائل الثمانينيات من القرن العشرين قد طالبوا حاكم دارفور أحمد إبراهيم دريج (من الفور) بصد الرعاة الرحل، ونتيجة للحروب التي دارت في المنطقة بين ليبيا وتشاد والحروب التشادية التشادية، تمكنت أطراف النزاع من الحصول على الأسلحة والذخائر من هذه الحروب⁽⁴⁶⁾. وقد تضافرت عدة أسباب وظروف أسهمت في تصاعد النزاعات بين الجماعات الإثنية المختلفة، فإتخذت شكل إستقطاب عرقي اكبر عبر عن نفسه في قيام تحالف عريض يضم القبائل ذات الأصول العربية، ضد الفور وبقية القبائل المستقرة ذات الأصول الأفريقية، وقد أصبح النزاع هذه المرة أكثر ضراوة ووحشية ودماراً من المرحلة السابقة⁽⁴⁷⁾. وفي أوج فترة الجفاف عام 1985م، بدأت النزاعات شرارتها تتسع في الإقليم، وتخللت هذه الصراعات دورتين: الأولى خاضها الزغاوة والمهيرية من رعاة الإبل الذين يسكنون الأجزاء الشمالية العليا من حزام الصحراء ضد المزارعين المستقرين من الفور. أما الدورة الثانية للحرب بدأت تتصاعد منذ 1987م، بين قبائل ذات الأصول العربية، والتي ضمت نحو 27 قبيلة في تحالف يدعى (التجمع العربي)، ضد قبيلة الفور والقبائل الموالية لها وهي قبائل مستقرة ذات الأصول الأفريقية، باشتعال حرب إثني واسع النطاق وعالية الحدة وبالغلة الآثار والدمار، بلغت ذروتها في عام 1989م⁽⁴⁸⁾. ومنذ ذلك الحين، علي الرغم من المحاولات التي قامت بها عدد من حكومات مختلفة (عسكرية ومدنية) ظلت النزاعات مشتعلة، أو أسبابها تتفاعل وتتوسع بشكل كبير من وقت لآخر.

كما أصبحت نزاعات هذه الفترة تتسم في بعض جوانبها بأنها عابرة للحدود من حيث الأطراف والتسليح، وتحولت طبيعة النزاعات إلى حرب بين

تجمعات إثنية قبلية كبيرة، وتورطت الحكومة المركزية فيها، مع استخدام الأسلحة الحديثة⁽⁴⁹⁾.

الرقم	أطراف النزاع	فترة النزاع	منطقة النزاع
1	الفلاتة - القمر	1983م	جنوب دارفور
2	الرزيقات - المسيرية	1983م	جنوب دارفور
3	الكبابيش - البرتي - الزيادة	1984م	شمال دارفور
4	القمر - الفلاتة	1987م	جنوب دارفور
5	الفور - الزغاوة	1989م	شمال دارفور
6	العرب - الفور	1989م	شمال دارفور
7	تحالف قبائل عربية - الفور	1989م	شمال وغرب دارفور
8	الزغاوة - القمر	1989م	شمال وغرب دارفور
9	فور ككبائية - الزغاوة	1990م	شمال دارفور
10	التعايشة - القمر	1990م	جنوب دارفور
11	الزغاوة - الماريت	1991م	شمال دارفور
12	الزغاوة - بني حسين	1991م	شمال دارفور
13	الزغاوة - الميما	1991م	شمال دارفور
14	الزغاوة - البرقد	1991م	شمال دارفور
15	الزغاوة - البرقد (للمرة الثانية)	1991م	شمال دارفور
16	الفور - الترجم	1991م	شمال دارفور

جدول رقم (2) من دراسة عبده مختار موسى.

المرحلة الثالثة:

النزاعات المرتبطة بالاستقطاب السياسي الإثني (1991 - 2002م):

شهدت هذه الفترة استقطاباً سياسياً إثنياً وأيديولوجياً بفعل سياسات الحركة الإسلامية الحاكمة آنذاك، وأصبحت للقبائل أحياء خاصة بها في المدن، وبالتالي فبدلاً من تحضير القرى تريفت المدن وبغياب الديمقراطية في السودان لا سيما دارفور، تحول الصراع إلى صراع قبلي صرف، فأصبحت انتخابات المحليات وأي انتخابات أخرى تتم على أساس قبلي، وأصبح مستحيلاً على أفراد القبائل الأخرى الفوز في حاكورة القبيلة صاحبة الأرض، بل وصل الاستقطاب القبلي لتقسيم حتى وظائف الحكومة المحلية وصولاً لتوزيع السلع التموينية كالسكر على أسس قبلية⁽⁵⁰⁾. وسارت حكومة الانقاذ في نهج استقطاب بعض الإثنيات ودعمها بالسلح

والعتاد في مقابل الأخرى، واستخدمت الإدارة الأهلية كوظائف حكومية تعطى للقبائل الموالية للنظام، وتحجب عن الأخرى التي ترفض الإذعان، واستخدمت الحكومة نظارات في حاكورة بعض القبائل التي رفضت الإذعان لأخرى رضيت أن تكون واجهة سياسية عبر قيادتها الأهلية، وبالتالي عندما غابت الديمقراطية، أصبحت القبيلة اللاعب الأوسع في الساحة⁽⁵¹⁾. ولم تتدخل الحكومة في الوقت المناسب لحسم النزاعات، وعندما تدخلت لم تكن محايدة، فعملت على استقطاب بعض النخب إلى جانبها، هذا الاستقطاب السياسي الحاد تلازم مع استقطاب إثني.

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
1	الزغاوة - العرب الرحل	1994م	شمال دارفور
2	الزغاوة السودانيون-الزغاوة التشاديون	1996م	شمال دارفور
3	المساليات - بعض القبائل العربية	1996م	غرب دارفور
4	الرزىقات - الزغاوة	1996-1997م	جنوب دارفور (حاليا شرق دارفور)
5	العرب - المساليات	1997م	غرب دارفور
6	الرزىقات - الداجو	1998م	جنوب دارفور
7	العرب - المساليات (المرّة الثانية)	1998م	غرب دارفور
8	الرزىقات - الفور	1999م	جنوب دارفور
9	الميدوب - البرتي	1999م	شمال دارفور
10	الهبانية - أبو درق	2000م	جنوب دارفور
11	الزغاوة - القمر	2000م	شمال وغرب دارفور
12	الرزىقات - المعاليا	2000م	جنوب دارفور
13	الرزىقات - التنجر	2000م	جنوب دارفور
14	الرزىقات - المسيرية (كردفان)	2000م	شرق دارفور / غرب كردفان
15	الهبانية - السلامة	2000م	جنوب دارفور
16	الزيادية - البرتي	2000م	شمال دارفور
17	الرزىقات - المساليات	2000م	غرب دارفور
18	الرزىقات - أولاد منصور (عرب)	2001م	جنوب دارفور
19	الزغاوة - القمر	2001م	غرب دارفور

جدول رقم (3) من دراسة عبده مختار موسى.

المرحلة الرابعة: النزاعات القبلية بعد ظهور أزمة دارفور (2002 – 2020م):

شهدت دارفور في هذه الفترة نزاعات قبلية وإثنية متعددة المستويات ومتجددة ومتكررة الحدوث، وقد تداخلت بعض تلك النزاعات مع الحرب التي تدور بين الحكومة والحركات المسلحة هناك، خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، وأصبحت النزاعات في هذه الفترة حتى بين مكونات الإثنية الواحدة فيما بينهم.

فهنالك نزاع بين الرزيقات الأباله «عرب رحل» وبنو حسين «قبيلة عربية مستقرة»، دار النزاع بين الطرفين في شمال دارفور، في جبل عامر، بسبب التنافس على آبار الذهب في المنطقة، إثر تدخلات سياسية من الحكومة ونافذين قبليين.

كما دار نزاعا طاحنا بين أبناء عمومة، بين قبيلتي المسيرية والسلامات «قبائل عربية»، في يونيو 2013م واستمر لفترة في مناطق دقرسة شرق زالنجي بولاية وسط دارفور، وامتد القتال الى مناطق شطاية التابعة لولاية جنوب دارفور نتجت عنها أعداد من القتلى والجرحى، وحرقت القرى وتدمير الممتلكات بين الجانبين. وكذلك دار نزاعا قبليا آخر في جنوب دارفور، بين قبيلتي القمر وبنو هلبة، بسبب الأرض⁽⁵²⁾. كما حدثت نزاعا حادا ومعارك شرسة بين الرزيقات والمعاليا في عام 2015م. والجدول أدناه يوضح النزاعات القبلية التي دارت في هذه الفترة وأطراف ومناطق النزاعات وتكرارها.

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
1	الداجو – المسيرية	فبراير 2005م	جنوب دارفور
2	الفلاتة – المساليت	2005م	جنوب دارفور
2	الهبانية – المساليت	2005م	جنوب دارفور
3	البرقد – المسيرية	2005م	جنوب دارفور
4	مسبعات – داجو	2005م	جنوب دارفور
5	البرقد – الرزيقات – ترجم	2006م	جنوب دارفور
6	الهبانية – الرزيقات	2006م	جنوب دارفور
7	الهبانية – السلامات	2006م	جنوب دارفور
8	الهبانية – الفلاتة	2006م	جنوب دارفور

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
9	الفلاتة - القمر	2006م	جنوب دارفور
10	الرزيقات - الترحم	2007م	جنوب دارفور
11	الفلاتة - الهبانية	2007م	جنوب دارفور
12	الفلاتة - القمر	2007م	جنوب دارفور
13	الفلاتة - الهبانية	2008م	جنوب دارفور
14	الرزيقات - الهبانية	2008م	جنوب دارفور
15	الفلاتة - القمر	2008م	جنوب دارفور
16	البنّي هلبة - الترحم	2008م	جنوب دارفور
17	الرزيقات - الهبانية	2009م	جنوب دارفور
18	الزيادية - البرتي (مليط)	2011م	شمال دارفور
19	السلامات - التعايشة (رهيد البردي)	2011م	جنوب دارفور
20	المسيرية - السلامات (أم دخن)	2012م	وسط دارفور
21	البنّي هلبة - القمر (منطقة كتيلا)	2012م	جنوب دارفور
22	الفلاتة - المساليت (قريضة)	2012م	جنوب دارفور
23	البنّي هلبة - القمر	يناير-مايو 2013م	جنوب دارفور
24	الفلاتة - المساليت (قريضة - أم سعدون)	2013م	جنوب دارفور
25	الرزيقات الأبالة - بني حسين (جبل عامر)	يونيو 2013م	شمال دارفور
26	الرزيقات - المعاليا	أغسطس / سبتمبر 2013م	شرق دارفور
27	المسيرية - السلامات (أم دخن)	فبراير 2014م	وسط دارفور
28	المعاليا - الرزيقات	يناير 2015م	شرق دارفور
29	الرزيقات - المسيرية	يناير 2015م	شرق دارفور
30	الفلاتة - المساليت	فبراير 2015م	جنوب دارفور

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
31	الزيادية - البرتي	مارس 2015م	شمال دارفور
32	السلامات - المسيرية	مارس 2015م	جنوب دارفور
33	الرزىقات-الهبانية(محليتي السنطة والفردوس)	مارس 2015م	جنوب وشرق دارفور
34	الرزىقات - المعاليا	مايو 2015م	شرق دارفور

جدول رقم (4) من دراسة عبده مختار موسى.

من الجدول أعلاه نلاحظ كثرة النزاعات القبلية في هذه الفترة والتي غطت كل مناطق دارفور، فقد حدثت نزاعات في شماله وجنوبه وشرقه وغربه ووسطه، لأسباب مختلفة، كما أن هذه النزاعات المتعددة شاركت فيها كل المجموعات الإثنية بالإقليم، وأن هذه الصراعات لا يمكن تصنيفها ضمن إطار «إفريقي، عربي»، أو «عرب، زرقة»، بالتعبير الدارفوري المحلي، إذ تأتي ضمنها صراعات عربية عربية، وإفريقية إفريقية، وعربية إفريقية⁽⁵³⁾. يمكن القول أن النزاعات القبلية في دارفور في الآونة الأخيرة، ترجع لتسييس الإدارة الأهلية والاستقطاب السياسي الحاد للإثنيات والقبائل، وضعف هبة الدولة وحياديتها، مما أفرز واقعا فوضويا شاملا وهشاشة أمنية ودمارا كبيرا في الأنفس والممتلكات والبيئة. وعلى الرغم من تكرار هذه النزاعات، وضراوتها وآثارها، إلا أن هناك تعايش سلمي وتصاهر كبير بين مكوناته الإثنية المختلفة وانصهار وتداخل بين سكانه لا سيما في المدن الكبيرة بالإقليم، وقد ساهم في ذلك التاريخ المشترك الطويل من العيش والمشاركة في النشاط الاقتصادي كالتجارة والخدمات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات السياسية والمهنية، وثقافة التعايش والتواصل التي تحملها الأجيال الحالية التي تجاوزت كثيرا الانتماءات القبلية.

أثر النزاعات القبلية في دارفور في الأمن المحلي:

النزاعات القبلية والصراعات التي دارت في دارفور وإمتداداتها وإفرازاتها الإنسانية والأمنية والسياسية، أضعفت سلطة الدولة، وأفقدتها هيبتها وسيادتها، فكثير من مناطق دارفور منذ مطلع القرن الحالي، وقعت تحت سلطة جماعات في عدااء مع الدولة، أو مليشيات قبلية صاحبة حواكير والتي تفرض سلطتها عند حدوث أي نزاع مع قبيلة أخرى. ونتيجة للسياسات الخاطئة التي مارستها الحكومات المتعاقبة في السودان، خاصة حكومة الانقاذ، وتزايد معدلات النزاعات وتطوراتها المختلفة، تلك النزاعات أدخلت الدولة والمجتمع في أزمة كبرى أمنية وسياسية واجتماعية في آن واحد، من هشاشة أمنية واحتقان

سياسي وتمزيق النسيج الاجتماعي. مما هدد الأمن والسلم الاجتماعي، وتحويل الإقليم إلى ميدان للصراعات والمعارك. ومن تداعيات النزاعات القبلية بالمنطقة ضعفت سلطة الدولة، وأصبح للقبيلة أهمية أكبر من المؤسسات. وأن الطرق التقليدية لمعالجة الصراعات القبلية عبر الوسطاء «الأجاويد» لم يعد فعالاً، فضلاً عن ذلك، أصبح دفع الديات لذوي ضحايا النزاعات يشكل هاجساً لأهل دارفور لأنها تشجع على تفشي النزاع وتمثل حافزاً على استمرار القتل والتهديد للسلم الاجتماعي في دارفور⁽⁵⁴⁾.

كما ان عودة العنف إلى دارفور في الفترة الأخيرة، يؤشر إلى هشاشة البنية الأمنية وانتشار السلاح كمهدد أمني، وغياب بسط هيبة الدولة وسيادة حكم القانون، وضعف دور الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في الرصد والمتابعة ومنع الأحداث قبل وقوعها. بالإضافة للدور المنشود من القوات النظامية في مواجهة وحسم النهب المسلح والتفلاتات الأمنية، والشرطة عاجزة عن القيام بدورها في حماية المواطنين لافتقادها للإمكانات والمتحركات والكفاءة التسليحية للقيام بدورها بمتابعة وملاحقة الجناة بالمحليات، والقوات النظامية لا تتدخل بالسرعة المطلوبة ودائماً ما تحتاج إلى تفويض وردة الفعل الحكومي بطيئة وضعيفة في مواجهة الانتهاكات السافرة، مما يؤدي إلى تفاقم وتصاعد الأوضاع في العديد من المناطق المتفرقة⁽⁵⁵⁾. ويعتبر النزاعات القبلية في دارفور، وتداخلاتها مع الصراع السياسي والعسكري بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة، من أهم الصراعات التي يشهدها السودان في الوقت الراهن، وخاصة أنه يحظى باهتمام دولي غير مسبوق. وإذا أخذنا الأزمة السودانية في دارفور في سياقها الوطني مع تجريدها من أبعادها الدولية لوجدنا أنها تعبر عن أزمة المشروع الوطني، وتطرح على المحك إشكاليات الهوية والمواطنة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السودان. فأزمة دارفور قدمت نموذجاً لعجز الدولة الأفريقية عن بناء دولة وطنية (Nation-State) قوية قادرة على إدراج كل أشكال التنوع الثقافي والعرقي داخل كيان موحد⁽⁵⁶⁾. وقد أدت النزاعات القبلية الواسعة الانتشار في دارفور، إلى خلخلة الأمن الاجتماعي والبنية الاجتماعية والقبلية في ما يتعلق بحواكير وديار القبائل، وآليات حل المشكلات⁽⁵⁷⁾. ونتيجة للتدخلات السياسية من الحكومات تجاه تلك النزاعات وتسييس الإدارة الأهلية، أدت إلى إضعاف وإنهيار عناصر الضبط الاجتماعي فكانت النتيجة حدوث فراغ إداري وأمني، ومزيداً من التوتر والنزاعات بين الإثنيات المختلفة، ومع المناخ السياسي المضطرب وانتشار السلاح بالإقليم، أدى ذلك إلى انتقال النزاع القبلي المحدود إلى نزاعات قبلية عمت القرى والمدن، وتضاعف عدد الضحايا وزادت وتيرة النزاعات ونطاقها⁽⁵⁸⁾.

كما أدى غياب المشروع الوطني والأحزاب القومية إلى غلبة الإنتماءات الأولية على حساب الإنتماء والولاء للهوية الجامعة للوطن، وقد ساعد الطابع الأيديولوجي لنظام الانقاز ومحاولاته تصدير نموذج لدول الجوار⁽⁵⁹⁾، في زيادة حدة النزاعات وزيادة نطاقها، مما انعكس على الأمن القومي السوداني بتهديد مكتسباته وسيادة الدولة وحدودها. وكذلك أثرت النزاعات القبلية، على الأمن الإقتصادي للدولة والمجتمع، ووفقا لتقارير التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي، فإن من يعيشون في دولة هشة متأثرين بالنزاعات المسلحة عادة ما يكونون عرضة لعاناة الفقر والحرمان والعجز عن الإلتحاق بالتعليم المدرسي، أو الحصول على الرعاية الأساسية. ومثل هذه التحديات لها تأثير طويل الأمد على الكسب المعيشي اليومي، ومن ثم تتأثر بها التنمية الإقتصادية، وقد أظهرت العديد من الدراسات، أن أحد أشكال الكلفة غير المباشرة للحرب والنزاعات المسلحة وآثارها على الأمن الاقتصادي، تظهر في انخفاض الإنتاجية وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين وهروب رؤوس الأموال. ونتيجة لفشل السياسات الداخلية والخارجية خاصة في عهد الانقاز فقد واجه السودان علاقات صعبة مع العالم الغربي وعدائية مع الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وأن أزماته وحروبه الأهلية وصراعاته المعقدة ذات المستويات المتعددة والنزاعات القبلية والإثنية الحادة واسعة الانتشار، قد فتحت الباب على مصراعيه نحو زيادة تدخلات القوى الدولية في شئون السودان الداخلية بحثا عن مصالحها المتقاطعة، هذه الصراعات والتدخلات الدولية، مثلت تهديدا خطيرا ومستمرا مباشر وغير مباشر للأمن القومي السوداني والأمن الإنساني لشعب السودان.

أثر النزاعات القبلية في دارفور في الأمن الإقليمي:

يمتاز إقليم دارفور، بتنوع التركيبة الإثنوغرافية وتداخل جيوثقافي مع شمال أفريقيا وغربها ووسطها، كما يمتاز بالموقع الجيوبوليتيكي الحيوي، مما أضاف للإقليم خاصية التأثير والتأثر في محيطه الجغرافي، إجتماعيا واقتصاديا ودينيا وسياسيا وأمنيا. ونتيجة لتلك المميزات للإقليم فقد تأثرت النزاعات القبلية والإثنية في دارفور، بالصراعات في دول الجوار، كما تأثرت دول الجوار بالنزاعات القبلية والإثنية في دارفور، وأسفرت كل ذلك عن هشاشة أمنية في المنطقة برمتها الممتدة من السودان الى ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان وما وراء ذلك. وأن الصراعات والحروب التي شهدتها دول الجوار وأبرزها الصراع التشادي التشادي، والليبي التشادي حول شريط (أوزو) الحدودي، والثورة الليبية وما خلفته من فراغ أمني وانكشاف الحدود بعد

سقوط نظام القذافي، كما أن الصراعات الدامية التي شهدتها أفريقيا الوسطى وجنوب السودان بما فيها الصراع الأخير بعد انفصال الجنوب عن الشمال، كل تلك الصراعات في المحيط الإقليمي للمنطقة، أسهمت في الاستقطاب لبعض المكونات القبلية والإثنية في دارفور، بسبب التداخل القبلي وانكشاف الحدود وسهولة العبور بين دول المنطقة ودارفور، وكذلك في دخول كميات كبيرة من الأسلحة بأنواعها المختلفة والعربات والدراجات البخارية، مما فاقم الأوضاع سوءاً وانتقلت بالنزاعات في الإقليم إلى مرحلة دموية أكثر خطورة وعدم استقرار أمني، كما ظهرت عصابات مسلحة، وجماعات الجريمة المنظمة عابرة للحدود، والتي تعمل في تجارة البشر وتهجير الشباب نحو أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط، بجانب تجارة المخدرات والأسلحة، وتهريب السلع، كل تلك السلوكيات الإجرامية، عرضت الأمن الإقليمي بالمنطقة برمته للإنكشاف والتهديد بالغ الخطورة والتعقيد. ويشكل الإقليم قاعدة تشاد الخلفية فجميع الانقلابات التي حدثت في هذا البلد الأفريقي الذي عانى هو الآخر صراعات دموية لفترات متعاقبة، تم تدبير تلك الانقلابات من دارفور، ما عدا أول انقلاب أطاح بفرانسوا تمبلباي الذي كان أول رئيس لتشاد بعد استقلالها عن فرنسا، فالإطاحة بالرئيس فيليكس مالوم ومن بعده كوكوني عويدي وحسين هبري على التوالي ارتبط كل ذلك بإقليم دارفور، كما ارتبطت الجماعات المعارضة لنظام الرئيس الحالي إدريس ديبي بالمنطقة، خاصة بعد ظهور الحركات المسلحة في دارفور والاتهامات المتبادلة بين السودان وتشاد بدعم كل منهما معارضة الطرف الآخر، ونتيجة لكل تلك التداخلات الجيوسياسية والجيوأمنية، أصبح إقليم دارفور الحديقة الخلفية للصراعات الداخلية في تشاد. وقد شكل الإقليم تاريخياً في فترة التكالب الأوربي لأفريقيا، منطقة ارتطام جيوبوليتيكي بين النفوذ الإنجليزي والفرنكفوني شرقاً والنفوذ الفرنسي غرباً، والنفوذ الإيطالي شمالاً، والإرث العثماني وكان السبب الرئيسي للإطاحة بالسلطان علي دينار هو تحالفه مع تركيا في الحرب العالمية الأولى.

أما في الوقت الراهن فيقع إقليم دارفور ضمن بؤر الصراع الإستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية، لما يذخر به الإقليم من موارد ضخمة في الثروة الحيوانية والزراعية والغابية والمائية والمعدنية، وهناك دراسات تؤكد وجود احتياطي كبير من النفط واليورانيوم، هذه من ناحية. وتزداد أهمية دارفور الإستراتيجية لقربها من دولة ليبيا التي تحتضن أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، كما يشكل دارفور نقطة التماس مع الحزام الفرنكفوني (تشاد، النيجر، أفريقيا الوسطى، الكامبيون) في المصالح الاستراتيجية والتأثيرات

الجيوسياسية، كما يتداخل في الفضاء الجيوأمني مع دول قلب الساحل الأفريقي (تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا) في ظل التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة، والجهود الدولية المبذولة لمواجهة تنظيم بوكو حرام وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتلعب فرنسا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية دورا محوريا في ذلك. وتمتد تأثيرات دارفور نحو منطقة بحيرة تشاد المضطربة والتي تتداخل وتتقاسم مع الساحل الأفريقي في التهديدات الأمنية الواسعة، كالهجرة والفقر والجفاف وضعف الدولة، وتمتد تلك التأثيرات أيضا نحو خليج غينيا الغنية بالنفط، والتي تشهد صراعا دوليا محمومًا بين الولايات المتحدة والصين في إطار الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى في تأمين وضمان أمن الطاقة.

لكل ما ذكر نجد أن النزاعات القبلية في دارفور، واسعة النطاق ذات الإمتدادات الإثنية الإقليمية المركبة، تؤثر على مصالح المجتمعات ودول المنطقة من ناحية، والمصالح الدولية من ناحية أخرى، كما تهدد الأمن القومي السوداني، والأمن الإقليمي لدول المنطقة.

مقترحات للحلول:

تأسيس مشروع وطني علمي متكامل يعمل في صنع السلام الاجتماعي وبناءه وحفظه، يركز على التنمية الشاملة المستدامة، مصحوبا معها ثقافة السلام والتسامح والتعايش السلمي، في ظل فرض هبة الدولة باعتبارها السلطة العليا التي لا تعلوها أي سلطة أخرى، وحيادية المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية تجاه مكونات الاقليم في الريف والحضر، والالتزام الصارم من السلطات الرسمية بتنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة. بالإضافة إلى تبني حكم يؤمن مشاركة حقيقية لجميع المكونات الإجتماعية والتنظيمات السياسية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، ويتم من خلاله توزيع منصف للثروة والسلطة، وفق معايير موضوعية تقضي على الشعور القبلي والنزعات العصبية من جذورها. وفي إطار معالجة النزاعات القبلية، العمل على اطلاق برنامج شامل يقوم على المصالحات والإنصاف وتبني تنفيذ توصياتها، والعمل على ترشيد الوعي القبلي والمجتمعي وتخليص المجتمع التقليدي من العصبية القبلية المدمرة، بمزيد من التنمية وتوفير الخدمات. ولابد من العمل على نشر التعليم وزيادة الوعي والتداخل المجتمعي والتعايش السلمي.

المصادر والمراجع:

- (1) أبوبكر فضل محمد، أثر الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في الأمن في منطقة القرن الأفريقي، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، 2020م.
- (2) اسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت ، جامعة الكويت ، 1982م).
- (3) أمين هويدي، «الصراع العربي الاسرائيلي بن الرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، 1987م، الطبعة الثانية.
- (4) عبده مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (5) عباس رشدي البخاري ، ادارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1993م).
- (6) طارق محمد حسن، الصراع الأمريكي الصيني حول الموارد في افريقيا (السودان نموذجا 2003 - 2013م) أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهرى ، 2014م.
- (7) حسين قادري ، دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، منشورات خير جليس ، 2007م ، باتنة الجزائر.
- (8) إسلام عبدالرحمن، «أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان»، مقال نشر على موقع رصيف البحث بتاريخ 29 يونيو 2017م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://raseef22.com/article>.
- (9) مدخل استراتيجية السلام في دارفور، مفوضية مجلس دارفور للسلام والمصالحة، السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، (الخرطوم: 2008م).
- (10) عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور»، في عبدالغفار محمد أحمد، لايف مانقار، محرران، دارفور اقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين، (هولندا - جامعة بيرغن، منشورات رواق، 2006م).

- (11) كمال محمد جاه الله، مكونات الثقافة وأزمة دارفور: قراءة جديدة، مجلة قراءات أفريقية، العدد 13، يوليو - سبتمبر 2012م، المنتدى الاسلامي.
- (12) التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور- أسبابه وتداعياته وعلاجه، (الخرطوم: الناشر - شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).
- (13) دارفور، موقع الجزيرة نت، 19 نوفمبر 2014م، (تاريخ الدخول 30 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.aljazeera.net>.
- (14) مجموعة من الباحثين، «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، تحرير عبدالوهاب الأفندي- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة - قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م)، الطبعة الأولى.
- (15) إلياس عبدالله خليل، «أثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور»، رسالة ماجستير غير منشورة، في دراسات السلام، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة زالنجي، 2009م.
- (16) المعتصم أحمد علي الأمين، «أزمة دارفور: المعتقدات - النتائج - الحلول»، معهد البحوث والدراسات الأفريقية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2005م).
- (17) رياض بن فاضل، مسعود شابي: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا - دراسة حالة السودان- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، 2016م.
- (18) أحمد فهمي الأمين، دارفور الحقيقة الغائبة، إصدارات مركز السودان للخدمات العلمية، الخرطوم، سبتمبر 2004م.
- (19) صلاح فضل، هيام الأبس، الصراع القبلي في دارفور، أسبابها وتداعيات علاجه، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 1999م).
- (20) عماد الدين حسين بحرالدين، «دارفور: الصراع بين القبائل العربية والمساليت»، متابعات أفريقية، العدد 14، يونيو 2021م، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية).

- (21) محمد سليمان محمد، السودان الحروب الموارد والهوية، (الخرطوم: دارعزة للنشر والتوزيع، 2006م).
- (22) محمد الصادق، «الصراعات القبلية في دارفور: تداعياتها وأسبابها وأسبابها»، مقال نشر في صحيفة الراكوبة، 8 يوليو 2013م، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.alrakoba.net>.
- (23) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، (الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2003م).
- (24) شريف يس، «نزيف دارفور والاقتتال القبلي شرق السودان جريمة الفتنة»، مقال نشر في موقع الراكوبة بتاريخ 17 أغسطس 2020م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.alrakoba.net>.
- (25) شريف حرير، السودان: الإنهيار أو النهضة ، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997م).

المصادر والمراجع:

- (1) أبوبكر فضل محمد، أثر الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في الأمن في منطقة القرن الأفريقي، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهرى، 2020م، ص 9.
- (2) عبده مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (3) اسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسة الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت ، جامعة الكويت ، 1982م) ، ص 213.
- (4) عباس رشدي البخاري ، ادارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1993م) ، ص 13 .
- (5) طارق محمد حسن ، الصراع الأمريكي الصيني حول الموارد في افريقيا (السودان نموذجا 2003 – 2013م) اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهرى ، 2014م ، ص 8 .
- (6) أمين هويدي، "الصراع العربي الاسرائيلي بن الرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، 1987م، الطبعة الثانية، ص 14.
- (7) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.
- (8) حسين قادري ، دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، منشورات خير جليس ، 2007م ، باتنة الجزائر ، ص 10 .
- (9) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.
- (10) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (11) إسلام عبدالرحمن، «أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان»، مقال نشر على موقع رصيف البحث بتاريخ 29 يونيو 2017م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://raseef22.com/article>.
- (12) مدخل استراتيجية السلام في دارفور، مفوضية مجلس دارفور للسلام والمصالحة، السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، (الخرطوم: 2008م)، ص 101.
- (13) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/>.

- (14) عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور»، في عبدالغفار محمد أحمد، لايف مانقار، محرران، دارفور اقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين، (هولندا - جامعة بيرغن، منشورات رواق، 2006م)، ص 84.
- (15) التجاني مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص 27.
- (16) كمال محمد جاه الله، مكونات الثقافة وأزمة دارفور: قراءة جديدة، مجلة قراءات أفريقية، العدد 13، يوليو - سبتمبر 2012م، المنتدى الاسلامي، ص 63.
- (17) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.
- (18) التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور-أسبابه وتداعياته وعلاجه، (الخرطوم: الناشر - شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)، ص 25.
- (19) شريف حرير، مرجع سابق، ص 23.
- (20) دارفور، موقع الجزيرة نت، 19 نوفمبر 2014م، (تاريخ الدخول 30 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/>.
- (21) نفس المرجع.
- (22) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.
- (23) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/>.
- (24) مجموعة من الباحثين، «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، تحرير عبدالوهاب الأفندي - سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة - قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م)، الطبعة الأولى، ص 107.
- (25) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 212.
- (26) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.
- (27) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص 89.
- (28) إلياس عبدالله خليل، «أثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور»، رسالة ماجستير غير منشورة، في دراسات السلام، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة زالنجي، 2009م، ص 24 - 25.
- (29) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.
- (30) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 24 - 25.
- (31) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.
- (32) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 5.

- (33) المعتصم أحمد علي الأمين، "أزمة دارفور: المعتقدات - النتائج - الحلول"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2005م)، ص 319 - 320.
- (34) رياض بن فاضل، مسعود شابي: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا - دراسة حالة السودان- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، 2016م، ص 95.
- (35) نفس المرجع، ص 96.
- (36) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 6 - 7 .
- (37) أحمد فهمي الأمين، دارفور الحقيقة الغائبة، إصدارات مركز السودان للخدمات العلمية ، الخرطوم، سبتمبر 2004م، ص 90.
- (38) صلاح فضل، هيام الأبس، الصراع القبلي في دارفور، اسبابها وتداعيات علاجه ، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 1999م)، ص 21.
- (39) عماد الدين حسين بحرالدين، «دارفور: الصراع بين القبائل العربية والمساليت»، متابعات أفريقية، العدد 14، يونيو 2021م، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، ص 18 - 19.
- (40) رياض بن فاضل، مسعود شابي، مرجع سابق، ص 97.
- (41) مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 108.
- (42) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (43) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص 89.
- (44) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 20.
- (45) محمد سليمان محمد، السودان الحروب الموارد والهوية، (الخرطوم: دارعزة للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 346.
- (46) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 21.
- (47) نفس المرجع ، ص 22.
- (48) محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 357.
- (49) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (50) محمد الصادق، «الصراعات القبلية في دارفور: تداعياتها وأسبابها وأسبابها»، مقال نشر في صحيفة الراكونية، 8 يوليو 2013م، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.alrakoba.net/>.
- (51) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، (الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2003م)، ص 163 - 168.
- (52) محمد الصادق، مرجع سابق، على الرابط: <https://www.alrakoba.net/>.
- (53) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.

- (54) إسلام عبدالرحمن، مرجع سابق، على الرابط: <https://raseef22.com/article>.
- (55) شريف يس، «نزيف دارفور والاقترال القبلي شرق السودان جريمة الفتنة»، مقال نشر في موقع الراكوبة بتاريخ 17 أغسطس 2020م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: <https://www.alrakoba.net>.
- (56) أبوبكر فضل محمد عبدالشافع، مرجع سابق، ص 211.
- (57) علي أحمد حقار، مرجع سابق، ص 166.
- (58) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: <https://caus.org.lb/ar/>.
- (59) شريف حرير، السودان: الإنهيار أو النهضة، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997م)، ص 11.